العلّامة محمد تقي التستري (ت : ١٤١٥ هـ) ومنهجه في علم الرجال

م.د. فارس فضيل عطيوي

قال تعالى :﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ١٢٢ / التوبة

الإهداء : إلى الرسول الأكرم (ص)

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين محمد الصادق الأمين وعلى أهل بيته الطاهرين وصحبه المنتجبين .

وبعد .. فيعدّ علم الرجال من العلوم الآلية التي يستعين الفقيه بها للكشف عن أحوال الرجال الناقلة لروايات الحلال والحرام ، ومن هنا اهتمّ علماء الإسلام بهذا الجانب للمحافظة على نتائج الحكم الشرعي من خلال تشخيص الرجال الثقاة عن غيرهم وتمييز درجات الوثاقة بينهم .ومن أولئك العلماء الذي كتبوا في هذا المجال هو المرحوم الشيخ محمد تقي التستري في كتابه (قاموس الرجال) الذي يعدّ أحد المصنفات المهمّة في البحث الرجال . ولأهميته وقع الاختيار على بيان تلك القواعد الرجاليّة المهمّة ، نظراً لعدم دراسته والبحث فيه سواء أكان في الدراسات الحوزوية أم الاكاديميّة . وقد انتظم البحث عن ذلك بمقدّمة ومبحثين وخاتمة لأهم النتائج ، فكان المبحث الأوّل ناظراً للمقاربات الذاتية والعلميّة

بين العلامة التستري والعلامة المامقاني ، والمبحث الثاني مبيناً للمنهج الرجالي الذي اعتمده التستري في كتابه القاموس ، واستعرضتُ في الخاتمة أهم النتائج التي توصلتُ إليها ، وأخيراً قائمة بأهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث .

المبحث الأوّل : العلامة التستري والمامقاني "مقاربات في السيرة"

المكانة العلمية التي يشغلها بعض العلماء تحتّم على غيرهم ومن يأتي بعدهم أن ينظر في الإرث المعرفي الذي تركوه وهي طريقة قديمة في التداول ، ولا زالت قائمة حتى وقتنا الحاضر . ومن أولئك الذين ساروا عليها هو العلامة محمّد تقي التستري (ت : ١٤١٥ هـ) إذ وقف على كتاب العلامة عبد الله المامقاني (ت : ١٣٥١ هـ) والمسمّى بـ (تنقيح المقال في أحوال الرجال) لما يحمله هذا الكتاب من إرث علمي كبير وصناعة عالية في الاختصاص الرجالي .

ومن هنا ، فلابدّ من الوقوف على حياتيهما ولو بشكل مختصر للتطلّع على المرتكزات الفكرية والعلمية التي أسهمت في نضوجهما بهذه الكيفيّة ، وكما يأتي :

المطلب الأوّل : السيرة الذاتية والعلميّة للعلامة التستري[١]

الوقوف على حياة العظماء من العلماء يعتبر من العتبات العلمية المهمّة لمعرفة أبعادها وتوجهاتها ، وكذلك الإطلاع على المرتكزات المعرفيّة في صيرورة الشخصيّة ومناهج تحولاتها لما وصلت إليه . وعليه ، فلابدّ من متابعة الحياة الأسريّة والعلمية للعلامة التستري لايضاح تلك القامة الرجاليّة التي جعلته أحد أعمدة البحث الرجالي في الوقت المعاصر وكما يأتي :

أولاً : التعريف بشخصيّة التستري

يُعدّ العلّامة محمد تقي التستري من العلماء المعاصرين ، فلذا نجد شحّة في المعلومة التي تتناول حياته من قريب أو بعيد ، ومن هنا نجد العلامة آغا بزرك الطهراني يذكره مرات عدّة

ويُشير إلى أنه معاصر ، فلا يذكر من حياته سوى ولادته مع الإشارة إلى كتابه كما في قوله : ((رجال الشيخ محمد تقي التستري المعاصر المولود (١٣٢١) " تعليقات على تنقيح المقال " للمامقاني مجلد كبير فيه تحقيقات وتنقيدات))[٢] .وهي إشارة واضحة إلى سنة ولادة التستري وكذلك بيان لحال كتابه والذي هو تعليقة على كتاب تنقيح المقال للمامقاني .

وذكره الشيخ محمد هادي معرفة بما يأتي :

العلاّمة المحقق الرجالي المدقق الشيخ محمّد تقي ابن الشيخ محمّد كاظم ابن الشيخ محمّد علي ابن الحاج الشيخ جعفر ابن الشيخ حسين ابن الشيخ حسن ابن الملاّ علي بن علي بن حسين التستري ولد في النجف الأشرف حوالي عام ١٣٢٠ ثمّ انتقل والده الشيخ محمّد كاظم إلى تستر فكان المترجم معه وهو طفل . وقرأ المقدمات والسطوح عند السيّد حسين النوري والسيّد مهدي آل الطيب والسيّد علي أصغر الحكيم والسيّد محمّد علي الإمام[*] (ت ١٣٩٤ هـ) ثمّ حضر أبحاث والده .

وهاجر إلى النجف الأشرف عام ١٣٥٤ هـ وأقام بها ستة سنوات ولم يحضر عند أحد ثمّ رجع إلى بلده تستر سنة ١ هـ٣٦٠ وأقام بها حتى وافاه الأجل[٣] .

وذكر نجل العلامة التستري بأن أبيه وُلِد في النجف الأشرف ثم هاجر مع جدّه (آية الله محمد كاظم التستري) إلى تستر حينما حاز على درجة الإجتهاد من أساطين العلم آنذاك[٤].

ثم هاجر العلامة التستري من مدينة تستر إلى مدينة كربلاء سنة (١٣١٤ ش) مناهضاً لقرار منع الحجاب الذي فرضه رضا شاه البهلوي[*] في ايران ، وواصل دراسته العلمية في كربلاء والتقى بالعالم النحرير آغا بزرك الطهراني ، وأجازه في ١٩ محرم الحرام سنة ١٣٦٠ ووصفه بالشيخ العالم البارع الشيخ محمّد تقي حفيد آية الله الشهير الحاج الشيخ جعفر التستري[٥] .

وبعد عزل الشاه البهلوي عن منصبه عاد العلامة التستري إلى مدينة آبائه وأجداده في عام (١٣٢١ ش) واشتغل بالتدريس والتأليف والبحث والكتابة[٦] .

ومن ذلك يظهر مكانة الشيخ العلامة التستري ، ومن ذلك إجازة العلامة الطهراني له ، والإجازة له بحدّ ذاتها دليل وثاقته وضبطه .

ثانياً : أقوال العلماء فيه

أشار بعض العلماء إلى مكانة العلامة التستري ، ونذكر منهم ما يأتي :

١ – العلامة آغا بزك الطهراني

((رجال الشيخ محمد تقي التستري المعاصر المولود (١٣٢١) " تعليقات على تنقيح المقال " للمامقاني مجلد كبير فيه تحقيقات وتنقيدات))[٧] .

وعبّر الشيخ الطهراني عنه في نقباء البشر بقوله : ((هو الشيخ محمّد تقي . . . عالم مصنّف بارع ، ولد في النجف ١٣٢١ ونشأ بها على حبّ العلم والفضيلة ، اللذين ورثهما عن آبائه وعن جده الأعلى الشيخ جعفر الغني عن الوصف ...))[٨].

٢ . الشيخ جعفر السبحاني وصفه بما يأتي : ((والمؤلف حقاً أحد أبطال هذا العلم ونقاده ... وأما المؤلف فهو من المشايخ الأعاظم الذين يضن بهم الدهر إلا في فترات قليلة وله على العلم وأهله أيادي مشكورة))[٩] .

٣ . محمد علي الأنصاري – صاحب الموسوعة الفقهيّة الميسّرة الذي كان معاصراً له – ذكره بما يأتي : ((تشرفت بزيارته في بلدة تستر عدة مرات واشتركت في المؤتمر الذي انعقد لأجله وهو في قيد الحياة . كان زاهدا عن الدنيا وزخارفها مكبا على التأليف والتصنيف لم يتركه ما كان ذلك ممكنا له . وكان يقيم الجماعة لأهل بلدته مع كبر سنه ، وله عندهم حرمة كثيرة حيا وميتا))[١٠] .

٤ . وصفه محمد هادي الأميني بما يأتي : ((فقيه أُصولي ، مجتهد عالم محقق ، متتبع نحرير، مؤلف مصنف كثير الانتاج والتأليف . ولد في النجف وأخذ عن فضلاء عصره ،

واشتغل على الأعلام الأفاضل ، مجداً مجتهداً محباً للعلم والفضيلة ، وقد ورثه عن آبائه وعن جده الأعلى الشيخ جعفر التستري . فاشتغل في حقل التأليف والتحقيق والمطالعة. عاد الى تستر، وواصل جهاده الفكري، ولم يزل موضع التقدير والاحترام . غير أنّه متحامل على من يخالفه في الرأي والتفكير))[١١] .

٥ . أشار السيد كمال الحيدري إلى العلامة التستري بأحد محاضراته بقوله : ((هذه النقطة لابدّ أن يشار إليها ، مع إننا نختلف منهجيّاً مع العلّامة التستري ؛ لأنه إخباري[*] المنهج والهوى والطريقة في الفهم ، إلا إن الحق والإنصاف أنه علّامة في التحقيقات الرجالية ...))[١٢] .

ومن خلال التأمّل في كلمات من تقدّم نجدهم لا يختلفون على أن العلّامة التستري من روّاد الصناعة الرجالية وأحد أعمدة البحث الرجالي الرصين .

ثالثاً : مؤلفاته

للعلّامة التستري مجموعة من المؤلفات القيّمة التي لا يستغني عنها الباحث فضلاً عن المتخصص في علوم الحديث الرجال والتفسير وغيرها نوردها كما يأتي :

أ . المؤلفات العربيّة

١ – آيات بينات في حقيّة بعض المنامات ، طبع بطهران عام ١٣٩٣ .

٢ – الأخبار الدخيلة ومستدركاته في أربع مجلدات طبعت بطهران .

٣ – الأربعون حديثاً ن طبع بقم المقدسة عام ١٤٠٠ ، واختاره من أربعيناته الثلاثة ، لاحظ الذريعة : ١١ / ٥١ .

٤ – الأوائل ، طبع بطهران عام ١٤٠٥ .

٥ – البدايع ، وهو كشكوله طبع بطهران عام ١٣٦٣ هـ . ش .

٦ – بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة في أربعة عشر مجلداً طبع بطهران وقم ، وهو أوّل شرح

موضوعي لنهج البلاغة ، شرحها في ستين موضوعاً .

٧ – تفسير القرآن الكريم مخطوط .

٨ – جوامع أحوال الأئمة أو رسالة في تواريخ النبي والآل طُبع ملحقاً بالجزء الحادي عشر من قاموس الرجال في عام ١٣٩٠ .

٩ – سهو النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رسالة في المحاكمة بين شيخي الصدوق والمفيد في مسألة سهو النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) .

١٠ – قاموس الرجال ، وهو كتابه الكبير ، كتبه أوّلاً على هامش رجال المامقاني ثمّ أفرده في كتاب مستقل وطبع أوّلا في أربعة عشر مجلداً ثمّ أعاد طبعه جماعة المدرسين بقم المقدسة على أحسن هيئة .

١١ – قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) . طبع بالنجف الأشرف وقم وبيروت أكثر من عشر مرات وترجم إلى الفارسية مكرراً وطبع ؛ وأيضاً ترجم مختصره إلى الانكليزية .

١٢ – الرسالة المبصرة في أحوال البصيرية أو الدرُّ النظير في المكنين بأبي بصير . طبعت ملحقاً بالجزء الحادي عشر من قاموس الرجال في عام ١٣٩٠ .

١٣ – النجعة في شرح اللمعة شرح استدلالي على اللمعة للشهيد الأوّل طبع بطهران في أحد عشر مجلداً ، من كتاب الطهارة إلى الديّات .

ب . المؤلفات الفارسية

١ – ما كتبه في جواب مسائل مؤتمر الشيخ الطوسي . طبع في الجزء الثالث من ذكرى الشيخ الطوسي بمدينة المشهد المقدس .

٢ – ما كتبه ردّاً على الدكتور علي الشريعتي دفاعاً عن دعاء الندبة . مخطوط .

٣ – مقدمة توحيد المفضل ، طُبعت بطهران .

رابعاً : وفاته ومدفنه

ارتحل إلى رحمة ربّه صبيحة يوم الجمعة التاسع عشر من ذي الحجة الحرام عام ١٤١٥ ببلدته تستر وشيّع تشيعاً حافلا يوم الأحد الحادي

والعشرين من ذي الحجة الحرام من جامع بلدته إلى بقعة السيّد محمّد گلابي (قدس سره) في تستر ودفن فيها .

ولا يُرى في هذه الأزمنة مثل تشيعه ومجالس تعزيته في تلك البلاد ، وكان (رحمه الله) من نوابغ عصره وفرائد دهره وكان دقيق النظر وكثير التحقيق في العلوم الإسلامية سيما علمي الرجال والدراية ، ومؤلفاته تشهد بذلك قدس الله سرّه[١٣] .

خامساً : اختيار التستري لكتاب المامقاني متناً لتعليقاته

لم يكن اختيار التستري لكتاب العلامة المامقاني مجرد وجهة نظر عابرة ، بل كان ذلك وفق معايير انتخبها ولاحظها في كتاب المامقاني جاعلاً منها أسباباً للبحث في الكتاب وإعادة النظر في كثير من المسائل والفروع والذي وصفه بقوله : ((فإن كتاب رجال العلّامة المامقاني – رحمه الله – وإن كان أحسن ما صُنّف في بابه استقصاءً للمدارك والأقوال وأتقن ما أولف في فنّه إحصاءً لنقل عبارات علماء الرجال ، إلا إن فيه تطويلات بلا طائل ... كما أن فيه تحصيلات لحاصل ... وفيه اشتباهات عجيبة والتباسات غريبة ... وله انتقادات زيّفة ناشئة عن عدم تدبره في عباراتهم وعدم فهمه لمرادهم ... وله تخليطات وتناقضات ... وفيه نواقص ومعايب ... فكان محتاجاً إلى تقويم زيغه ، فكتبتً هذه التعليقات عليه مستعيناً بهداية الله تعالى وتوفيقه ، فإنه ولي كلّ نعمة ومنتهى كلّ رغبة))[١٤] .

ومنا هنا فلابدّ من الوقوف على تلكم الأسباب التي جعلها التستري سبباً لإعادة النظر والتعليق على كتاب المامقاني وكما يأتي :

١ . التطويل المُمل

من المؤاخذات على كتاب (تنقيح المقال في علم الرجال) للشيخ عبد الله المامقاني هو التطويل الذي يلاحظ في حجم الكتاب وعدد أجزائه وصفحاته .

فإذا ما أردنا عدّ أجزاء الكتاب فإنها وصلت إلى أربع وثلاثين جزءاً

بتحقيق الشيخ محي الدين المامقاني[١٥] .

ومن ذلك ما وضّحه العلّامة التستري شاهداً على ذلك هو : ذكر توثيقات المتأخرين لمن وثّقه القدماء (المتقدّمين)[١٦] ، إذ لا فائدة محصلة بعدما كان الأصل في التوثيق موجوداً ، فكان الأولى عدم ذكر ذلك من الأساس .

٢ . تحصيل المحصلات

من المصطلحات الشائعة على الألسنة هو التعبير بـ (تحصيل الحاصل) أو ما يقرب منه ، ويراد منه : هو الإتيان بما موجود فعلاً أو توضيح ما هو واضح أصلاً ، أو بيان ما هو بيّنٌ بالفعل ، أو كتابة ما هو مكتوب بالأساس وهكذا .

ومن الأمثلة على ذلك ما يذكره الفقهاء في باب عدم انشغال الذمّة بعد الإتيان بالواجب كما في عبارة المحقق الحلي : ((إن الإتيان بالواجب يقتضي الإجزاء ونزيده بياناً أن العهدة لو كانت مشتغلة بعد الإتيان بالواجب لكان إما بذلك الواجب أو بغيره ، ويلزم من الأول تحصيل الحاصل ، ومن الثاني عدم الإتيان بالواجب ...))[١٧] .

وقد وقع العلامة المامقاني بهذه القضيّة ، إذ ذكر بعض الشخصيات المعروفة بوثاقتها ومكانتها ممّا لا يخفى على أحد[١٨] .

٣ . الاشتباه بين الرواة

من المشكلات التي تطرأ في البحث الرجالي هي مشكلة الاشتراك والاشتباه والترادف وغيرها ، وقد وضع العلماء لذلك مجموعة من المعايير للتخلص منها والتغلّب عليها إلا إن الذي يُشير إليه العلامة التستري في نقده لكتاب المامقاني ليس من هذا القبيل بل هو اشتباه لدى الشيخ المامقاني نفسه .

٤ . عدم وضوح المسلك

يرى العلامة التستري عدم وضوح مسلك خاص للمامقاني في كتابه الرجال ممّا يزيد الإشكال والمؤاخذات عليه بشكل أوسع .

٥ . الإنتقادات الزائفة

يعتقد التستري أن المامقاني انتقد بعض كلمات المتقدّمين وبنى عليها وجوه ، وهذه الوجوه هي أبعد ما يكون عن الواقع ، وسبب ذلك عدم التدبر في كلماتهم وفهمها بشكل جيّد.

فقد نقل المامقاني كلاماً للعلامة الحلي (ت : ٧٢٦ هـ) في نصر بن قابوس بما نصّه : ((أنه كان وكيلاً لأبي عبد الله عليه السلام عشرين سنة ، ولم يعلم أنه وكيل ، وكان خيرا فاضلاً))[١٩] معتقداً أن عبارة (ولم يعلم أنه وكيل) تعقيباً من العلامة الحلي وابن داوود على كلام الشيخ الطوسي والذي هو أساساً له ! .

فعقّب المامقاني بمعيّة ما فهمه واعتقاده بقوله : ((شكر الله تعالى سعيهما في فتحهما لنا باب المناقشة في ما لم يقم عليه برهان من أقوالهما ، فإنهما إذا لم يقبلا شهادة الشيخ بكون الرجل وكيلاً عن الصادق عليه السلام ...)) فكأنما الكلام للعلامة وابن داود وليس للشيخ الطوسي.

٦ . الخلط

رصد التستري بعض الاختلاط الذي وقع فيه المامقاني في كتابه ، ومن ذلك تسويته بين مَن أُهمل حاله وبين من لم يُذكر فيه قدحاً ولا مدحاً وبين من جرحوه بالمجهولية كما في حال المخزومي الذ اختلط حاله على المامقاني فتارة عدّه زياد بن مروان وتارة أخرى عبد الله بن الحارث[٢٠] .

٧ . اشتماله على بعض النقوص

يعاني كتاب العلّامة المامقاني من بعض النواقص من قبيل غفلته عن بعض العنونات الرئيسية أو الفرعيّة . ومن موارد الضعف فيه أنه ينقل عن بعض ممن أُختلف في اسمه من دون الإشارة إلى ذلك والخلاف فيه[٢١] .

ولأجل هذه الأسباب المذكورة أعلاه ارتأى العلامة التستري أن يعلّق عليه بتعليقة لتقويمه وتعديله كما جاء في كلامه : ((وحيث إن الأصل مترجم بـ "تنقيح المقال في الرجال" فهذه ينبغي أن تسمّى بـ "تصحيح تنقيح المقال" لكن سمّاه بعض الفضلاء لنا "قاموس الرجال" وحيث أنه أخصر

هو أحسن ، فخير الكلام ما قلّ ودلّ ...))[٢٢] .

هذا ما استطعتُ ملاحظته من الأسباب الداعية لتأليف قاموس الرجال من قبل التستري وقد توجد أسباب أخرى لم نوفّق للوقوف عندها .

المطلب الثاني : العلامة المامقاني (ت : ١٣٥١ هـ) وجهودة الرجالية

من الشخصيات العلمية المعاصرة التي أبدعت في رفد المعرفة الإسلامية بشكل عام والحقل الرجالي بشكل خاص هو العلامة الشيخ عبد الله المامقاني ، ومن الجيّد أن نتطلّع على شيء من سيرته وحياته وكما يأتي :

أوّلاً : السيرة الذاتية للمامقاني

أ . اسمه وولادته

هو الشيخ عبد الله بن محمد حسن بن عبد الله بن محمد باقر بن علي أكبر المامقاني النجفي المولود في سنة (ت : ١٢٩٠ هـ) .

وقد ترجم المامقاني لنفسه في موسوعته الرجاليّة بقوله : ((ولدتُ بأرض النجف الأشرف ، وتاريخ ولادتي على التحقيق غير معلوم ، إلا إن الذي استفدته من شهادات جدتي وخالتي وقرائن أخر أني وُلدت بين الظهرين خامس عشر ربيع الأول سنة ألف ومائتين وتسعين ، وأرضعتني والدتي قدّس سرّها سنة وعدة أشهر))[٢٣] .

ووصفه السيد حسن الأمين بقوله : ((حاز شهرة واسعة ومقاما رفيعا ، وجمع إلى غزارة الفضل والمعرفة ورعا موصوفا وزهدا معروفا ، وإلى سمو المكانة تواضعا جما وحسن أخلاق وتصدى للتدريس فكان يحضر بحثه طلاب العلم ولا سيما من فضلاء الأتراك . رجع اليه في التقليد بعض أهالي آذربايجان والعراق وغيرهما ، فعلق على رسائل فقهائية لعمل المقلدين وطبع بعضها . ولع منذ شبابه بالتأليف والتصنيف ، وكتب كتبا ورسائل في مختلف العلوم الدينية))[٢٤] .

وبسبب تشعبه في العلوم والفنون فقد وصفه عمر كحاله بأنه : عالم ، مشارك في أنواع من العلوم[٢٥] .

ب . آثاره

للشيخ المامقاني مجموعة من الآثار في حقل المعرفة الإسلامية ، أذكر منها ما يأتي :

١ – إرشاد المستبصرين – شرح التبصرة : طبع طبعة حجرية سنة ١٣٤٢ هـ .

٢ – تحفة الصفوة في الحبوة : طبع بالاوفسيت عن طبعة حجرية ، سنة ١٣٢٠هـ.

٣ – تنقيح المقال في أحوال الرجال : طبع طبعة حجرية في ثلاث مجلدات كبار ، في النجف ، سنة ١٣٤٩ هـ .

٤ – الدر المنضود في صيغ الإيقاعات والعقود (ارجوزة) : طبع طبعة حجرية في المكتبة المرتضوية في النجف الأشرف سنة ١٣٤٦ هـ .

٥ – سراج الشيعة في آداب الشريعة : طبع بتصحيح سيد محمود زرندي في المكتبة الإسلامية بطهران ، سنة ١٣٥٨ ش .

٦ – السيف البتار في دفع شبهات الكفار وإثبات الصانع المختار : كتبه في سنة ١٣٤٣ هـ ، وطبع في المطبعة المرتضوية في النجف سنة ١٣٤٥ هـ .

٧ – غاية السؤل في انتصاف المهر قبل الدخول : طبع مع كتاب تحفة الصفوة سنة ١٣٢٠ هـ .

٨ – فتوى في التشبيه الحسينية : طبع في المطبعة المرتضوية في النجف ، سنة ١٣٤٥ هـ.

٩ – المحاكمة بين علمين من المعاصرين في إرث الزوجة : طبع مع صيانة الابانة لشيخ الشريعة الأصفهاني (ت / ١٣٣٩ هـ) بتحقيق محمد الفاضل القائيني بقم في الصفحات : (١٢٧ – ١٥٩) سنة ١٤٠٥ هـ

١٠ – مرآة الرشاد : طبع في المطبعة المرتضوية في النجف سنة ١٣٣٥ هـ ، كما وطبع طبعة رابعة في مكتبة المنهل في الكويت سنة

١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م ، كما طبع بتعليق نجله الشيخ محيي الدين المامقاني في مطبعة الخيّام بقم ، طبعة خامسة ، سنة ١٤٠٣ هـ .

١١ – مقباس الهداية في علم الدراية : طبع طبعة حجرية في آخر تنقيح المقال المطبوع طبعة حجرية سنة ١٣٤٩ هـ ، وأعيد طبعه بتحقيق حفيده الشيخ محمد رضا المامقاني في أربعة أجزاء من منشورات مؤسسة آل البيت ، سنة ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م[٢٦] .

ثانياً : جهوده الرجاليّة

للشيخ المامقاني جهود كبيرة وبالأخص في الحقل المعرفي الرجالي الموسوم بـ (تنقيح المقال في علم الرجال)

قال العلامة الطهراني : ((هو أبسط ما كتب في الرجال ، حيث إنه أدرج فيه تراجم جميع الصحابة والتابعين ، وسائر أصحاب الأئمة وغيرهم من الرواة إلى القرن الرابع ، وقليل من العلماء المحدثين في ثلاثة أجزاء كبار ، لم يتجاوز جمعه وترتيبه وتهذيبه عن ثلاث سنين ، وهذا مما يعد من خوارق العادات والخاصة من التأييدات ، فلله در مؤلفه من مصنف ما سبقه مصنفو الرجال ، ومن تنقيح ما أتى بمثله الأمثال))[٢٧] .

فيرى الطهراني أن كتاب التنقيح للعلامة المامقاني من قبيل (السهل الممتنع) ، ضرورة أن العمل الموجود فيه هو عملية إحصاء كبيرة لما كُتب في الرجال والتراجم إلا إن هذه البساطة في الطرح والجمع كانت محفوفة بالألطاف الإلهية إذ تمكّن المؤلف من إحصائها في ظرف سنين ثلاثة .

وأورد الطهراني على كتاب التنقيح عدد من المآخذ ، منها : **الخلط بين المهمل والمجهول**

فالأول عبارة عمن لم يذكر فيه مدح ولا قدح ، وقد ذكر ابن داود المهمل في جنب الممدوح ، زعما منه بأنه يجب العمل بخبره كالممدوح ، وأن غير الحجة في الخبر عبارة عن المطعون . وأما المجهول فإنه عبارة

عمن صرح أئمة الرجال فيه بالمجهولية وهو أحد ألفاظ الجرح ، فيذكرون المجهول في باب المجروحين ويعاملون معه معاملة المجروح .

وإذا لاحظنا فهرس تنقيح المقال ، الذي طبع مستقلاً وسماه المؤلف " نتيجة التنقيح " لا ترى فيه إلا المجاهيل ، والمراد منه الأعم ممن حكم عليه أئمة الرجال بالمجهولية ومن لم يذكر فيه مدح ولا قدح[٢٨] .

وهذا الخلط لا يختص به ، بل هو رائج من عصر الشهيد الثاني والمجلسي إلى عصره ، مع أن المحقق الداماد قال في الراشحة الثالثة عشر من رواشحه : ((المجهول اصطلاحيّ ، وهو مَن حكم أئمّة الرجال عليه بالجهالة ... ولغوي ، وهو مَن ليس بمعلوم الحال ؛ لكونه غير مذكور في كتب الرجال ، ولا هو من المعهود أمرُه المعروفِ حالُه من حال مَن يروي عنه من دون حاجة إلى ذكره . والأوّل متعيّن بأنّه يُحكم بحَسَبه ومن جِهته على الحديث بالضعف ، ولا يعلّق الأمر على الاجتهاد فيه واستبانةِ حاله ، على خلاف الأمر في الثاني ؛ إذ ليس يصحّ ولا يجوز بحَسَبه ومن جِهته أن يحكم على الرواية بالضعف ولا بالصحّة ولا بشيء من مقابلاتهما أصلاً ، ما لم يستبِن حاله ولم يتّضح سبيل الاجتهاد في شأنه))[٢٩] .

وأجاب العلّامة الطهراني عن الإشكال الوارد المذكور بما يأتي :

إن المامقاني لم يكن جاهلاً بكلام المحقق الداماد ، لتصريحه في المجلد الأول في أواخر صحفة (١٨٤) بأنه (لو راجع المتتبع جميع مظان استعلام حال رجل ومع ذلك لم يظفر بشئ من ترجمة أحواله أبدا فلا يجوز التسارع عليه بالحكم بالجهالة لسعة دائرة هذا العلم وكثرة مدارك معرفة الرجال) فمن علمه بذلك وتصريحه يحصل الجزم بان مراده من قوله مجهول ليس محكوم عليه بالجهالة عند علماء الفن حتى يصير هو السبب في صيرورة الحديث من جهته ضعيفاً بل مراده أنه مجهول

عندي ، ولم أظفر بترجمة مبينة لأحواله . نعم كان عليه ان يصرح بهذا المراد في مقدمات الكتاب لكنه غفل عنه[٣٠] .

المبحث الثاني : قراءة موسّعة في المنهج الرجالي للعلامة التستري

تضمّن قاموس الرجال العديد من السمات الرجاليّة المهمّة التي تصيرها منهجاً خاصاً به ، وقد توزّعت تلك بين المقدّمة وطيات بحثه وكلامه أحاول الوقوف عندها وكما يأتي :

المطلب الأوّل : استعراض مقدّمة القاموس

اشتملت المقدّمة التي أوردها العلامة التستري على ثمانية وعشرين فصلاً بواقع (٧١) صفحة وضمنها مجموعة من الأمور وكما يأتي :

١ . أشار في الفصل الأوّل إلى أن (المولى) يقابل (العربي) ، فالعربي لا يكون مولى إلا للعرب ، فقد ورد أنه : ((جاء رهط إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا : السلام عليك يا مولانا – وكان بالرحبة – فقال عليه السلام : كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب ؟ فقالوا : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يوم غدير خم : من كنت مولاه فعلي مولاه ...))[٣١] .

والغرض من التنبيه على هذه المسألة هو أن بعض أئمة التراجم يصفون بعض الرجال بأنه (مولى عربي) وهو جمع لا وجه له طالما اتضح الفرق بينهما .

٢ . بيّن في الفصل الثاني بين قول الرجاليين (فلان كوفي) و (فلان الكوفي) فالأول أصله كذلك بينما الثاني قد يكون أصله كوفي أو بالانتساب .

٣ . كما تصح نسبة (محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه) الى أبيه فيقال (محمد بن علي) كذلك تصحّ النسبة إلى جدّ جدّه فيقال (محمد بن بابويه) لكونه اسماً خاصاً ولا تصحّ النسبة إلى جدّة أو أب جدّه ، لئلا يحصل الالتباس .

والمقصود به هو رئيس المحدثين أبو جعفر الصدوق صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) المعروف .

٤ . إذا أمن الإلتباس فيجوز تبديل عبارة (ابن فلان) بالفلاني – مثلاً – كإبن قتيبة بالقتيبي ، أو كما عُبّر عن (أحمد بن محمّد بن مطهر) بـ (أحمد بن محمّد بن **المطهر** أو ابن علي **المطهّريّ**) . أما مع حصول اللبّس في التبديل فلا يجوز كما في لقب العيّاشي .

٥ . التعبير بـ (فلان عن فلان) في كلمات المحدثين تعبير بالنقل مباشرة وبلا واسطة ، أما إذا قيل (روى فلان عن فلان) فهو أعمّ من ذلك فقد يكون بلا واسطة وقد يكون معها.

٦ . من يعبّر عنه تارة بالإسم وأخرى بالكنية فالأولى الجمع بينهما عند ذكره دفعاً للإلتباس وأمناً من الاختلاف بالحكم على شخص واحد.

٧ . اشتملت المقدّمة على بيان الفرق بين طريقة الشيخ الطوسي في الرجال وغيره من المدارك الرجاليّة الأخرى .

٨ . ناقش التستري مسألة النسخ الواصلة إلينا من المدارك الرجاليّة وكيفيّة الاستفادة منها مع عمليّة النسخ الحاصلة عليها والتلف في بعضها وضياع ثالثها .

المطلب الثاني : معايير الجرح والتعديل ومدارك الرجال عند العلّامة التستري

من خلال المطالعة في كتاب التستري بالإمكان استكشاف مجموعة من المعايير التي سار عليها لبيان الجرح والتعديل وكما يأتي :

١ . الحكم على الرواي

لا يصح الحكم على الرواي بمجرد الاشتراك بالأب أو الآباء ، أو الاشتراك بالإسم واللقب ما لم تقم قرينة على تحديد المراد منه ، ومن ذلك ما رواه الحموي في معجمه عن رجل أنه قال : ((حججتُ سنة فكنت بمنى أيام التشريق إذ سمعت مناديا ينادي : يا أبا الفرج ! فقلت في نفسي : لعله يريدني ، ثم قلت : في الناس خلق كثير ممن يكنى أبا الفرج فعله يريد غيري ، فلم أجبه ، فلما رأى أنه لا يجيبه أحد نادى : يا أبا الفرج المعافى ! فهممت أن أجيبه ثم قلت :

يتفق من يكون اسمه المعافى وكنيته أبا الفرج ، فلم أجبه ، فرجع ونادى : يا أبا الفرج المعافى بن زكرياء النهرواني ! فقلت : لم يبق شك في مناداته إياي إذ ذكر اسمي وكنيتي واسم أبي وما أنسب إليه ، فقلت له : ها أنا ذا ما تريد ؟ فقال : ومن أنت ؟ فقلت : أبو الفرج المعافى ابن زكرياء النهرواني ، قال : فلعلك من نهروان الشرق ؟ قلت : نعم ، قال : نحن نريد نهروان الغرب ، فعجبت من اتفاق الاسم والكنية واسم الأب وما أنسب إليه وعلمت أن بالمغرب موضعا يعرف بالنهروان غير نهروان العراق))[٣٢] .

٢ . **تمييز المشتركات** : قد يشترك الرواة فيما بينهم ويكون التمييز على أساس الراوي والمروي كما صنع الطريحي والكاظمي والعاملي والأردبيلي ، وهذه القاعدة فاسدة من حيث نتائج التشخيص سواء حُصر الراوي بالتصريح أو أو لا[٣٣] .

٣ . رواية من يخالفنا في الاعتقاد

يتفق الشيخ التستري مع الشيخ الطوسي في رواية من يخالفنا بالاعتقاد بوجود شرطين : عدم وجود المعارض لخبره ، عدم إعراض الطائفة عن مضمون ما رووه ، وهذا نص كلام الشيخ الطوسي :

((فأما إذا كان مخالفا في الاعتقاد لأصل المذهب وروى مع ذلك عن الأئمة عليهم السلام نظر فيما يرويه. فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه وجب إطراح خبره . وإن لم يكن هناك ما يوجب إطراح خبره ، ويكون هناك ما يوافقه وجب العمل به .

وإن لم يكن من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ، ولا يعرف لهم قول فيه ، وجب أيضا العمل به ، لما روي عن الصادق عليه السلام أنه قال : " إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رووا عنا فانظروا إلى ما رووا عن علي عليه السلام فاعملوا به ، ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث ، وغياث بن

كلوب ، ونوح بن دراج ، والسكوني ، وغيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام ، فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه .

وإذا كان الراوي من فرق الشيعة مثل الفطحية ، والواقفة ، والناووسية وغيرهم نظر فيما يرويه : فإن كان هناك قرينة تعضده ، أو خبر آخر من جهة الموثوقين بهم ، وجب العمل به .

وإن كان هناك خبر آخر يخالفه من طريق الموثوقين ، وجب إطراح ما اختصوا بروايته والعمل بما رواه الثقة. وإن كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه ، ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه ، وجب أيضا العمل به إذا كان متحرجا في روايته موثوقا في أمانته ، وإن كان مخطئا في أصل الاعتقاد.

ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره ، وأخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران ، وعلي بن أبي حمزة ، وعثمان بن عيسى ، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال ، وبنو سماعة ، والطاطريون وغيرهم فيما لم يكن عندهم فيه خلافه))[٣٤] .

٤ . مدارك علم الرجال

يرى العلّامة التستري أن مدارك علم الرجال على نحوين معروفة وأساسية وغير معرفة وكما يأتي :

أ . المدارك المعروفة والأساسية ، وهي أربعة : معرفة رجال الكشّي ورجال الشيخ وفهرسته وفهرست النجاشي .

ب . المدارك غير المعروفة ، وهي : رجال البرقي ، وفهرست ابن النديم ، وكتاب الضعفاء لابن الغضائري ، ورسالة أبي غالب ، ومشيخة الفقيه ، وتاريخ بغداد ، ومعجم الأدباء للحموي ، وغيبة الشيخ الطوسي ، واختصاص الشيخ المفيد وإرشاده ورسالته العدديّة[٣٥] .

٥ . أنحاء كتب الرجال

إن الكتب التي كُتبت في علم الرجال كانت على أنحاء مختلفة ، وكما يأتي:

أ . الرجال فقط .

ب . معرفة الرجال فقط .
ج . تاريخ الرجال .
د . فهرست الرجال .
هـ . بعنوان الممدوحين والمذمومين .
و . المشيخة .

٦ . الفرق بين المدارك الرجاليّة

المتتبع للمدارك الرجالية يجد هنالك فرقاً بينها وكما يأتي :

أ . الفرق بين فهرست الشيخ وفهرست النجاشي : أن الأوّل عقد لكلّ اسم مشترك أو مختلف باباً من أوله إلى آخره ، والثاني : جرى على ذكر ذلك إلى حرف الباء ، مع ذكر المجتمعين في محل والمفترقين في آخر ، وفرّق في العين بين الأسماء المركبة والأسماء المفردة وغير ذلك مما يجده القارئ للكتاب .

ب . الفرق بين خلاصة العلامة ورجال ابن داود :

ذكر التستري فروقاً عدّة بينهما وكما يأتي :

الفرق الأوّل : إن كتاب الخلاصة للعلامة العلامة اشتمل على قسمين ، تناول الأوّل بمن يعمل على روايته والثاني بمن لا يعمل عليه وهذا نص كلام العلامة الحلي في مقدمته : ((وقد سمينا هذا الكتاب بـ " خلاصة الأقوال في معرفة الرجال " ، ورتبته على قسمين وخاتمة : الأول : فيمن اعتمد على روايته ، أو ترجح عندي قبول قوله . الثاني : فيمن تركت روايته ، أو توقفت فيه . ورتبت كل قسم على حروف المعجم للتقريب والتسهيل ، والله حسبي ونعم الوكيل))[٣٦] .

أما كتاب ابن داود فعلى قسمين أيضاً : اشتمل القسم الأوّل على ذكر من له أدنى مدح ، والثاني ذكر من له أدنى قدح ولو كان من أوثق الثقات كبريد العجلي .

الفرق الثاني : إن العلامة الحلي لا يعنون الشخص مرّتين لأنه إن رجّح العمل بروايته ذكره في القسم الأوّل وإن لم يرجّح العمل بروايته ذكره في الثاني . وهذا بخلاف ابن داود فقد يذكر الشخص مرتين فيذكره بالقسم الأوّل بحسب المدح ، ويذكره بالثاني بحسب الذم .

الفرق الثالث : ما يأخذه العلامة الحلي من الكشي أو النجاشي أو الفهرست أو رجال الشيخ أو رجال ابن الغضائري لا يذكر المستن فيه بل يعبّر بعين عبارتهم . وأما ما ينقله عن غيبة الشيخ أو عن ابن عقدة أو العقيقي فينسبه إليهم .

بينما ابن داود فينسب ما أخذه إلى مصدره الأصلي ، أما اذا لم يذكر ذلك فليعلم أنه سقط من نسخته .

الفرق الرابع : إن محل اهتمام العلّامة الحلي هو بيان المدح أو الذم من دون بيان الشخص كونه من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) أو لا . أما ابن داود فكان يُبيّن ذلك مضافاً لبيان المدح أو الذم .

الفرق الخامس : كان العلّامة الحلي يقتصر في القسم الأوّل على الممدوحين فقط ، بينما كان ابن داود يذكر المهملين أيضاً[٣٧] .

وهناك العديد من النقاط التي لحظها العلامة التستري كفروقاً بين المدارك الرجاليّة بالإمكان ملاحظتها في فصول المقدّمة .

٧ . الفرق بين الأصل والتصنيف والكتاب

ذهب التستري إلى أن المراد من الأصل هو مجرد الروايات بلا نقض وإبرام ، وبلا جمع بين المتعارضين ، وبدون حكم بصحة خبر أو شذوذه . أمّا التصنيف ما كان في غير الحديث من العلوم ، أو ما كان فيه مع النقض والإبرام كما في الكتب الأربعة . والكتاب أعمّ من الأصل والتصنيف[٣٨] .

٨ . ما يوجب الحسن وما لا يوجب

هنالك بعض الألفاظ إذا وردت فإنها توجب الحُسن للراوي بخلاف غيرها إذا وردت وكما يأتي:

أ . قولهم (فلان صاحب الإمام الفلاني) فهو مدح ظاهر بل أعلى من التوثيق ، فإن المرء على دين خليله وصاحبه .

ب . قولهم (فلان خاصّي) فإن ظاهر الشخص كونه من خواص الشيعة لا من الإماميّة .

ج . قولهم (له كتاب يرويه فلان) فلا يدل إلا على مشهورية الراوي دون حسنه .

د . قولهم (يروي عن فلان) فلا يدلّ إلا على معروفيته بالراوي الذي يروي عنه .

هـ . قولهم (له كتاب يرويه عن عدّة) فإنه لا يدلّ على حسن الراوي .

و . قولهم (لم يرو كتابه إلا واحد) أو (لم يرو عنه إلا واحد) فنوع من الذمّ غالباً .

ز . الترضي لا يدل على الحسن ، فقد يترحم الإنسان على من كان له معه خلّة وصداقة أو كان عليه حق أو شفقة أو غير ذلك .

ح . رواية ابن أبي عمير ومثله عن رجل ما ، فإن لا يدلّ على وثاقة الرجل . نعم ، يدلّ على وثاقة الرواية وليس الراوي .

ط . قول النجاشي في جعفر بن بشير ومحمد بن اسماعيل (أنهما رويا عن الثقات وروى الثقات عنهما) لا دلالة فيه على وثاقة كل راوٍ ومروي عنه لهما .

ي . قولهم (مشايخ الصدوق ثقات لا يحتاجون إلى توثيق) فإنه كلام غير دقيق ، فالعديد من مشايخه غير ثقات .

ك . مشايخ الإجازة : يرى العديد استغناء شيوخ الإجازة عن التوثيق وهو كلام غير الدقيق ، لأن الشيخ إما يجيز كتاب نفسه أو غيره ، فإن كان كتاب نفسه فلا محصل له لفقدان العديد من مصنفات مشايخ الإجازة .

وإن كانت الإجازة لكتاب كغيره ، فإن أجاز ما يكون نسبته مقطوعة إلى مصنفه كإجازة الكافي وسائر الكتب الأربعة فلا احتياج في مثله إلى التوثيق ، وإن أجاز ما كانت نسبته غير مقطوعة فيحتاج في مثله إلى التوثيق كغيره من الموارد .

الخاتمة والنتائج

١ . يعدّ العلّامة التستري أحد العلماء الاختصاص في علم الرجال من المعاصرين ، واسهاماته باتت واضحة للعيان .

٢ . استطاع الشيخ التستري أن يغور في أوساط وبطون علم الرجال والخوض فيه والخروج بحصيلة كبيرة جداً .

٣ . كانت اسهاماته الرجالية على شكل تعليقة على كتاب التنقيح للعلامة المامقاني ، ثم عدل عن التعليقة ليجعلها كتاباً مستقلاً فكانت " قاموس الرجال " .

٤ . للعلامة التستري آراؤه الخاصة به وقد أوضحها في بداية كتابه ومقدمته على شكل فصول متعددة .

٥ . استطاع التستري أن يلاحظ بعض الهنات على كتاب المامقاني مما حدا به إلى العمل في سبيل اصلاحه وتقويمه والإشارة إليه .

٦ . مما يؤسف له أن كتاب التستري لم يحضَ بدراسات واسعة كما حظيت بها بعض الكتابات في هذا المجال .

٧ . نأمل من المختصين والباحثين والدارسين في مجال العوم الإسلاميّة أن يسلطوا الضوء على هذا الكتاب لإعتقادي بوجود مادة وفيرة فيه .

والحمد لله رب العالمين

الهوامش :

(١) قدّمتُ حياة العلامة التستري على المامقاني ، لكونه الموضوع المعروض للدراسة والبحث ، ولهذا اقتضى التنويه .

(٢) الذريعة ، آغا بزرك الطهراني ، الناشر : دار الأضواء – بيروت ، ط ٢ ، ت : ١٤٠٣ هـ : ١٠ / ١٠١ .

(*) ذكرهما الشيخ الطهراني في الذريعة لكني لم أجد تعريفاً بشخصيتهما مع البحث الطويل .

(٣) ينظر : موسوعة أحاديث أهل البيت (ع) ، محمد هادي معرفة ، طبع ونشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط ١ ، ت : ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م : ١٢ / ٤١٦ .

(٤) ينظر : موسوعة أحاديث أهل البيت (ع) ، محمد هادي معرفة : ١٢ / ٤١٦ .

(*) رضا شاه البهلوي : مؤسس الدولة البهلوية ، حكم ما بين أعوام ١٩٢٥ و١٩٤١ قام بخلع آخر شاه من الأسرة القاجارية ، وقد أسس دولته بعد أن خلع آخر ملوك القاجار أحمد شاه في ١٥ شعبان ١٣٤٣ هـ وجلس على العرش في ١١ شوال ١٣٤٤ هـ . ينظر : فهرس التراث ، محمد حسين الحسيني الجلالي ، تح : محمد جواد الجلالي ، المطبعة : نگارش – قم ، ط ١ ، ت : ١٤٢٢ هـ : ٢ / ١٩٢ .

(٥) ينظر : موسوعة أحاديث أهل البيت (ع) ، محمد هادي معرفة : ١٢ / ٤١٥ .

(٦) ينظر : بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة ، العلامة محمد تقي التستري ، تح : مؤسسة نهج البلاغة ، المطبعة : سبهر – طهران ، نشر : دار أمير كبير ، ط ١ ، ت : ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م : ١ / ١٠ – ١١ .

(٧) الذريعة ، آغا بزرك الطهراني : ١٠ / ١٠١ .

(٨) طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القران الرابع عشر ف – ي) ، آغا بزرك الطهراني ، طبع ونشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط ١ ، ت : ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م : ١ / ٢٦٥ .

(٩) كليات في علم الرجال ، جعفر السبحاني ، طبع ونشر : مؤسسة النشر الإسلامي – قم ، ط ٣ ، ت : ١٤١٤ هـ : ١٣٦ .

(١٠) الموسوعة الفقهيّة الميسّرة ، محمد علي الأنصاري ، المطبعة : شريعت – قم ، الناشر : مجمع الفكر الإسلامي ، ط ١ ، ت : ١٤٢٠ هـ : ٣ / ٥١٧ .

(١١) معجم رجال الفكر والأدب في النجف ، محمد هادي الأميني ، المطبعة : الأداب

– النجف الاشرف ، ط ١ ، بلا ت : ١ / ٨٨ .

(*) الإخباري : الفقهاء الذين يعتمون العمل بما ثبت عن المعصومين (عليهم السلام) والتوقف والاحتياط فيما سواه أسلم عند اللّه ؛ إذ به يحصل يقين البراءة من عهدة التكليف لأنه غاية الاستظهار في الدين . ينظر : الفوائد الطوسيّة ، محمد بن الحسن الحر العاملي ، تح : مهدي اللازوردي ومحمد درودي ، المطبعة : العلميّة – قم ، بلا ط ، ت : ١٤٠٣ هـ : ٤١٠.

(١٢) محاضرة ٤٠٢ (مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي) من دروس خارج الفقه للسيّد كمال الحيدري .

(١٣) ينظر : موسوعة أحاديث أهل البيت (ع) ، محمد هادي معرفة : ١٢ / ٤١٨ – ٤٢٠ .

(١٤) ينظر : قاموس الرجال ، محمد تقي التستري ، طبع ونشر : مؤسسة النشر الإسلامي – قم ، ط ١ ، ت : ١٤٢٥ هـ : ١ / ٩ – ١٢ .

(١٥) ينظر : تنقيح المقال في علم الرجال ، عبد الله المامقاني ، تح : محي الدين المامقاني ، طبع ونشر : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) – قم ، ط ١ ، ت : ١٤٢٣ هـ .

(١٦) ينظر : قاموس الرجال ، محمد تقي التستري : ١ / ٩ .

(١٧) الرسائل التسع ، المحقق الحلي ، تح : رضا الأستاذي ، الناشر : مكتب السيد المرعشي – قم ، ط ١ ، ت : ١٤١٣ هـ : ١٠٥ .

(١٨) ينظر : قاموس الرجال ، محمد تقي التستري : ١ / ٩ .

(١٩) خلاصة الأقوال ، الحسن بن يوسف العلامة الحلي ، تح : جواد القيومي ، طبع ونشر : مؤسسة النشر الإسلامي – قم ، ط ١ ، ت : ١٤١٧ هـ : ٢٨٥ .

(٢٠) ينظر : قاموس الرجال ، محمد تقي التستري : ١ / ١١ .

(٢١) ينظر : المصدر نفسه .

(٢٢) م . ن : ١ / ١٢ .

(٢٣) مخزن المعاني في ترجمة المحقق المامقاني ، عبد الله المامقاني ، تح : محمد رضا المامقاني ، طبع ونشر : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، ط ١ ، ت : ١٤٢٣ هـ : ١ / ١٥٤ .

(٢٤) مستدركات أعيان الشيعة ، حسن الأمين ، طبع ونشر : دار التعارف – للمطبوعات ، بلا ط ، ت : ١٤٠٩ هـ : ٧ / ١٣٧ .

(٢٥) ينظر : معجم المؤلفين ، عمر كحاله ، الناشر : مكتبة المثنى – بيروت ، بلا ط ، بلا ت : ٦ / ١١٦ .

(٢٦) ينظر : فهرس التراث ، محمد حسين الحسيني الجلالي ، تح : محمد جواد الحسيني الجلالي ، المطبعة : نگارش – قم ، ط ١ ، ت : ١٤٢٢ هـ : ٢ / ٣٢٠ .

(٢٧) الذريعة ، آغا بزرك الطهراني : ٤ / ٤٦٦ .

(٢٨) ينظر : المصدر نفسه .

(٢٩) الرواشح السماوية ، المحقق الداماد ، تح : غلام حسين ونعمة الله الجليلي ، طبع ونشر : دار الحديث – قم ، ط ١ ، ت : ١٤٢٢ هـ : ١٠٤ .

(٣٠) ينظر : الذريعة ، آغا بزرك الطهراني : ٤ / ٤٦٧ .

(٣١) بحار الأنوار ، محمّد باقر المجلسي ، تح : يحيى العبادي الزنجاني والسيّد كاظم الموسوي ، الناشر : مؤسسة الوفاء – بيروت ، ط ٢ ، ت : ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م : ٣٧ / ١٤٨ .

(٣٢) معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، بلا ط ، ت : ١٩٧٩ م : ٥ / ٣٢٧ .

(٣٣) ينظر : قاموس الرجال ، محمد تقي التستري : ١ / ١٨ .

(٣٤) العدة في أصول الفقه ، محمد بن الحسن الطوسي ، تح : محمد رضا الأنصاري ، المطبعة : ستاره – قم ، ط ١ ، ت : ١٤١٧ هـ : ١ / ١٥١ .

(٣٥) ينظر : قاموس الرجال ، محمد تقي التستري : ١ / ٢٣ .

(٣٦) خلاصة الأقوال ، الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلي ، تح : جواد القيومي ، المطبعة : النشر الإسلامي – قم ، ط ١ ، ت : ١٤١٧ هـ : ٤٤ .

(٣٧) ينظر : قاموس الرجال ، محمد تقي التستري : ١ / ٣٤ .

(٣٨) ينظر : قاموس الرجال ، محمد تقي التستري : ١ / ٦٤ .